هواء في شبك

غراب البين

وهذه كناية عن المشؤوم، حيث شبه بغراب البين الذي يفرق بين الاحبة، وقال صاحب معجم الحيوان وصاحب لسان العرب: ان الغراب الأبقع هو غراب البين حتى قال فيه الشاعر:

ظعن الذين فراقهم اتوقع/ وجرى ببينهم الغراب الابقع

اما الجاحظ فذكر ان جميع الغربان تسمى غراب البين، وبين ان هذا الاسم لزم الغراب لانه اذا بان اهل الدار، وقع في مرابض بيوتهم يلتمس شيئا فتشاءموا منه حيث لايعتري المنازل الا وهي خالية قد فارقها اهلها ومن اجل تشاؤمهم بالغراب اشتقوا من اسمه الغربة والاغتراب والغريب، وخالفهم قوم في تطيرهم من الغراب وقالوا ان الابل هي التي تفرق بين الاحباب وان الغراب لاذنب له في ذلك حتى قال ابو الشيص:

مافرق الاحباب بعد/ الله الا الابل
والناس يلحون غراب/ البين لما جهلوا
وماغراب البين/ إلاّناقة او جمل

في حين انكر البعض النطير، وبرأ الغراب والبعير من تهمة الشؤم وذكروا ان غرابا نعق وابن عباس في المجلس، فقال احد الحاضرين خير، خير فقال ابن عباس: لاخير ولاشر وقال الشاعر:

تعلم انه لاطير إلا/ على متطير وهو الثبور
بلى شيء يوافق بعض شيء/ احايينا وباطله كثير

وقال آخر:

لايعلم المرء ليلا مايصبحه/ الاكواذب مايجري به الفال

والفال والزجر والكهان كلهم/ مضللون ودون الغيب اقفال

وجاء جماعة الى رجل فقالوا له قم بنا نتنزه فانه يوم طيب فقال: هذا يوم اربعاء، وكان العراقيون لايرتاحون الى يوم الاربعاء فلايسافرون فيه ولايعقدون الصفقات مهما كانت، كما انهم يعتبرون شهر صفر شهرا نحسا ولذا يكسرون فيه الاواني طردا للشر، ومما يذكر ان الحجاج بن يوسف الثقفي اراد ان يستفيد من هذا التشاؤم عند العراقيين فواقعهم في معركة دير الجماجم في يوم الاربعاء.

وقال ابو حيان التوحيدي: اذادخل الذباب في ثياب احدهم يمرض، واذا حكته يده قال آخذ دراهم واذا حكته رجله قال امشي مسافة بعيدة، وان حكه انفه فمعنى ذلك يأكل لحما وان اختلجت عين احدهم من فوق قال ارى انسانا لم اره منذ حين وان اختلجت من اسفل قال: سوف ابكي، واذا اشار احدهم الى صاحبه بالسكين وجب عليه ان يغرزها في الارض خائفا من الشيطان ان يعمل عمله، واذا كسف القمر ضربوا الاواني واذاطنت اذن احدهم قال ذكروني وهكذا.

ونحن مع الاشهر التي تمضي ويمضي معها الامل بتشكيل الحكومة، لكننا مع هذا لسنا متطيرين من شيء ولسنا مع غراب البين الذي يؤذن بالفراق وتشتيت الشمل، ولكن نستمع ونرى ونتكهن، عسى ان تكون الخيارات المطروحة تمثل حلا وقتيا لاربع سنين ومن بعدها سنحصن ديمقراطيتنا من التشتت والتشرذم وربما الخروج عن الطريق المرسوم لها، وخيار التوافق وحكومة الشراكة الوطنية ومرشح التسوية كلها خيارات تمثل الخروج من الازمة الحالية بلا تشاؤم او تطير.

عبدالله السكوتي

المالكي يؤكد أنه لا يتنازل عن حقه في رئاسة الوزراء

□ النجف/ المدى

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي انه لن يتنازل عن حقه الذي كفله له الدستور وانه المرشح الوحيد لتولي هذه المهمة.

وقال المالكي في مؤتمر صحفي حضرته (المدى) في النجف عقب لقائه المرجع الديني الاعلى اية الله السيد علي السيستاني ان"السيستاني لا يتدخل في القضايا السياسية و لن يدعم اية قائمة ولا القائمة العراقية ويطالب بإرجاع جميع الامور الى المؤسسات الدستورية".

وفي معرض رده حول اسئلة الصحفيين عن مجرى المباحثات مع الائتلاف الوطني اكد المالكي إن"حوارات دولة القانون ما زالت مستمرة مع الائتلاف الوطني من أجل الاتفاق على مرشح واحد لرئاسة الحكومة المقبلة، واسم التحالف الجديد"، مؤكدا أن"دولة القانون ما زالت متمسكة بمرشحها الوحيد لشغل منصب رئاسة الحكومة المقبلة.

وشدد انه"مستعد لعقد لقاء مع القائمة العراقية في حال اتفقت على من يمثلها في اللقاء"، لافتا أن"الحكومة يجب أن تشكل في بغداد وليس في عواصم الدول الأخرى، وعلى الدول أن تحترم خيارات الشعب في تشكيل حكومته، وعلى السياسيين أن يحترموا هذه النقطة"، مؤكدا بالقول أننا"لا نريد التدخل في شؤون الآخرين ولا نسمح لأحد أن يتدخل في شؤوننا الداخلية".

وأكد المالكي أن"تفسير الدستور ليس من حق أي أحد وهو من اختصاص المحكمة الاتحادية، وإذا لم تحترم التفسيرات يجب أن نشكك في العملية السياسية التي مرت على مدى أربع سنوات وان السيد السيستاني أبدى اهتماما كبيرا بضرورة الإسراع بالحوارات لتحقيق مطالب الشعب العراقي، وشدد على ضرورة استمرار العملية السياسية وعدم انتكاستها وهذا ما نريده نحن".

وأكد رئيس الحكومة أن المرجع السيستاني"أبدى اهتماما كبيرا بضرورة الإسراع بالحوارات وشدد على ضرورة استمرار العملية السياسية وعدم انتكاستها وهذا ما نريده نحن".

وكان نوري المالكي قد وصل، صباح امس مدينة النجف وعقد فور وصوله اجتماعا مع المرجع الاعلى آية الله السيد علي السيستاني.

وتأتي زيارة المالكي بعد أقل من أسبوع على زيارة قام بها منافسه الأول على رئاسة الحكومة المقبلة إياد علاوي والذي التقى فيها السيد السيستاني وأكد عقب اللقاء أن المرجعية الدينية في النجف دعت إلى تشكيل حكومة وطنية من دون إقصاء أو تهميش لأي طرف، فيما وصف عضو القائمة رافع العيساوي وقوف المرجعية الدينية على مسافة واحدة من الجميع بأنه"مكسب للعراقية".

ويدور الجدل حاليا بشأن أحقية من سيشكل الحكومة خاصة بعد أن أعلنت المحكمة الاتحادية العليا في بيان لها في السادس والعشرين من شهر آذار الحالي ردا على طلب رئيس الوزراء نوري المالكي بتفسير المادة ٧٦ من الدستور العراقي التي تشير إلى الكتلة الأكبر في البرلمان التي تشكل الحكومة، أن الكتلة النيابية الأكثر عدداً تعني إما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة دخلت الانتخابات وحازت على العدد الأكثر من المقاعد، أو أن هذه الكتلة ناجمة عن تحالف قائمتين أو أكثر من القوائم التي دخلت الانتخابات واندمجت في كتلة واحدة، لتصبح الكتلة الأكثر عددا في البرلمان، الأمر الذي رفضته القائمة العراقية جملة وتفضيلا واعتبرته التفافا على الدستور و"انحناء"من القضاء العراقي أمام رئيس الحكومة نوري المالكي الذي يتزعم قائمة منافسة.

بريمر: حرب إسقاط صدام كانت فقيرة الموارد والتخطيط

□ لندن - رويترز

أعلن الحاكم المدني الأميركي السابق في العراق بول بريمر أن التخطيط للاحتلال عام ٢٠٠٣ لم يكن ملائماً ولم تُرسل قوات كافية لضمان الأمن بعد الحرب.

وأوضح بريمر الذي تسلم قيادة سلطة التحالف الموقتة لفترة ١٣ شهراً بعد الاطاحة بصدام حسين، أن المسؤولين عن التخطيط للاحتلال أساءوا التقدير في شكل خطير. وقال في افادة إلى تحقيق يبحث في دور بريطانيا في الحرب على العراق إن الصعوبات التي نتجت من الضعف المزمن في موارد سلطة التحالف الموقتة، كانت هائلة، مضيفا أن «هذه المشكلة، وحقيقة أن التحالف لم يكن قادراً على توفير الأمن المناسب للمواطنين العراقيين تغلغلت فعلياً في كل ما قمنا أو حاولنا القيام به خلال الشهور الـ١٤ من عمر سلطة التحالف الموقتة.

وكان بريمر حاكماً فعلياً للعراق من أيار عام ٢٠٠٣ حتى حزيران عام ٢٠٠٤ عندما أعادت الولايات المتحدة السيادة للسلطات العراقية. وسبق أن اعترفت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) بأن وزير الدفاع في ذلك الوقت دونالد رامسفيلد رفض طلباً تقدم به بريمر عام ٢٠٠٤ لإرسال حوالي نصف مليون جندي اضافي الى العراق.

وجاء في بيان بريمر: «كان من الواضح بالنسبة إلي من البداية أن التخطيط قبل الحرب لم يكن كافياً، ويعود ذلك في شكل كبير الى أنه كان مبنياً على افتراضات غير صحيحة في شأن طبيعة الموقف بعد الحرب على الأرض في العراق. وأوضح: «حتى قبل أن أتوجه الى بغداد كنت أشعر بالقلق من أن التحالف لا يملك القوات الكافية لأداء مهمته الأولية، وهي توفير الأمن للشعب العراقي.

وقال بريمر إن الفشل في كبح أعمال العنف والنهب عقب سقوط صدام كلف الاقتصاد العراقي حوالي ١٢ بليون دولار. لكنه أضاف أن الخسارة الأكبر كانت الرسالة التي وجهها ذلك الى الشعب العراقي بأن التحالف لا يستطيع توفير الامن الاساسي.

ودافع بريمر مرة أخرى عن قراره حل الجيش العراقي بعد الحرب، والذي اعتبره كثير من الخبراء خطأً أدى الى انضمام كثير من جنود الجيش السابقين الى الجماعات المسلحة، علاوة على قراره منع أعضاء حزب «البعث» من شغل مناصب حكومية.

ورأى أن «مقولة أن اجتثاث حزب البعث أدت الى انهيار الحكومة العراقية لا تدعمها الحقائق. ولا شك في أن بعض أعضاء الجيش السابق ربما انضم نتيجة ذلك الى التمرد. لكنهم اذا كانوا قد فعلوا ذلك، فإنه لم يكن بالنسبة للغالبية منهم لأنهم حُرموا من فرصة خدمة بلدهم مرة أخرى، وانما لأنهم كانوا يريدون اقامة ديكتاتورية بعثية.

وسبق أن أعلن التحقيق البريطاني برئاسة الموظف الحكومي السابق جون تشيلكوت حصوله على افادات عدد من المسؤولين الأميركيين هذا الشهر بينهم بريمر، لكنه نشر تفاصيل شهادات من وافقوا على اعلان أسمائهم فقط.

وكانت اللجنة المكونة من خمسة أشخاص قد بدأت عملها العام الماضي، واستجوبت بالفعل رئيسي الوزراء السابقين غوردون براون وتوني بلير الذي كان أقوى حلفاء الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في الحرب على العراق.

الحكومة تحتجز أموال مصرفي البصرة والوركاء

(سامكو) يظهر من جديد.. والاموال المهربة بلغت مئات الملايين من الدولارات

□ بغداد/علي ناجي وكالات

اكد مراقبون اقتصاديون تنامي ظاهرة غسيل الأموال في العراق شجعتها ظروف سياسية وامنية واجتماعية شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة، وتعد عمليات غسيل الأموال من الجرائم المرتبطة بأنشطة اجرامية أخرى حققت عوائد مالية غير مشروعة، تسعى لإسباغ المشروعية على تلك العوائد او ما يعرف بالأموال القذرة، ليتاح استخدامها بسهولة وبشكل علني، وغالبا ما تكون مصادرها من تجارة المخدرات أو تهريب الأسلحة والاتجار بالأشخاص وأنشطة الفساد المالي وواردات الاختلاس والرشى وغيرها.

يأتي تنامي ظاهرة غسيل الأموال في العراق في ظل عدم وجود قطاع مصرفي متكامل يحكم التداولات المالية بين خارج وداخل العراق من جهة، وبين الأسواق داخل البلاد من جهة اخرى، فوجدت ظاهرة غسيل الأموال بيئة مناسبة لا تتوفر لها في كثير من البلدان الأخرى.

مصادر مطلعة كشفت عن قيام عدد من كبار المسؤولين في مصرف الرافدين والمصرف الزراعي الحكوميين، بمنح مبالغ على شكل قروض تجاوزت قيمتها ترليون دينار لإستثمارها بغرض جني الفوائد المالية الى مصارف اهلية. واكدت المصادر نفسها ان القروض المتحصلة من الاموال العراقية حولت الى خارج البلاد، وأنشىء بها مصرف اهلي في العاصمة الاردنية عمان.

وقال مجموعة من مساهمي مصرفي البصرة والوركاء الاهليين ان مدير مصرف الرافدين- الفرع الرئيسي، اعطى قروضا لمدير مصرف البصرة الاهلي حسن غالب كبة، بمبلغ ٣٥٤ مليار دينار على شكل"قروض على المكشوف"وافتتح الاخير بهذه المبالغ بنك (كابتال) في العاصمة الاردنية عمان، وهو حاليا في السجن على ذمة التحقيق من هيئة النزاهة، كما ان هناك قضية مشابهة على مدير مصرف الوركاء، ادت الى حجز اموال المصرفين الاهليين، وجعلت المساهمين يتخوفون من ضياع حقوقهم وسط ما قالوا انها"فوضى تشريعية"لا تنصف احدا.

وتجري الآن في هيئة النزاهة تحقيقات واسعة لكشف عملية تحويل مبلغ تجاوز المئة مليون دولار امريكي نقلت بطائرة خاصة"حسب مصدر في بنك الوركاء الاهلي".

واضاف المصدر لـ (الاسبوعية) ان صكوكاً اخرى حررت باسماء اشخاص مختلفين، وان كلها جيرت الى مستفيد واحد هو (ثائر محمد احمد) صاحب ومدير مفوض لشركة العين الجارية كما ان بعض الصكوك صدرت بأسماء موظفين في وزارة الدفاع.

وكشف مصدر آخر في هيئة النزاهة ان شركة العين الجارية وبموجب كتاب ديوان الرقابة المالية في ١٦-٥-٢٠٠٥ منحت لها عقودا بدون منافسة، مشيرا الى ان العقود صيغت بأسلوب يخدم المجهز اي الشركة كما لم يقم المصرف المذكور بأخذ اي ضمانات او تقديم كفالات حسب التنفيذ كما هو متبع في مثل هكذا عقود. وتحتفظ (الاسبوعية) بملف كبيرعن القضية كاملة.

رئيس الهيئة القاضي رحيم العكيلي قال ان"قضية مصرفي الرافدين والزراعي تتمثل بكشف المصرفين حسابات مصارف اهلية وصرف مبالغ كبيرة وصلت الى (١٠٠٠) مليار دينار بدون رصيد".

ويساوي هذا المبلغ نحو ٨٠٠ مليون دولار اميركي، مضيفا ان"عملية الصرف هي من كشفت الفساد، وقد اجرت وزارة المالية تحقيقا بهذا الخصوص، واحال وزيرها باقر جبر الزبيدي عددا من مدراء فروع المصرف الى النزاهة"، موضحا ان"مدير مصرف الرافدين- الفرع الرئيسي ومدير مصرف سبع قصور وعددا آخر من مدراء المصارف فضلا عن مدير المصرف الزراعي، موقوفون الآن للتحقيق معهم، وان هناك اعدادا اخرى من المتهمين تعد حاليا اجراءات اعتقالهم لتورطهم بهذه القضية".

الى ذلك لم يخف المساهمون القلق من ضياع اموالهم في اسهم المصرفين الاهليين (البصرة والوركاء) او حجز اموالهم من قبل الجهات الحكومية، مؤكدين ان لا ذنب لهم في تصرفات غير قانونية قام بها مدراء المصرفين. وتبلغ نسبة المساهمين في مصرف الوركاء بنحو ٧٥٪ من قيمة الاسهم بإجمالي مبالغ تصل الى ٧٥ مليار دينار.

يذكر ان مصرف البصرة كان قد توقف عن التداول في السوق العراقي للاوراق المالية منذ سنتين لـ"عدم اصلاح ميزانية المصرف"، كما لم يصرف الارباح الى المساهمين منذ خمس سنوات، بحسب مساهمين فيه.

واضاف مساهمون ان مدير مصرف الوركاء سعد بنية تسلم وعلى نفس الشاكلة مبلغ ٣٧٥ مليار دينار من جهات حكومية (لم يسموها)، واشاروا الى ان مبالغ المصرف تحت وصاية البنك المركزي، وقد صدرت بحق مدير المصرف مذكرة اعتقال وهو الآن خارج البلاد.

وقال رجال اعمال ان المصرف الزراعي هو الآخر منح قروضا لعدد من الاشخاص تقدر قيمتها بنحو ترليون دينار. وأكد مساهمون ان الغرض من منح هذه الاموال هو المتاجرة بها وتشغيلها مقابل ارباح مالية كبيرة، تتناسب مع قيمة الاموال الممنوحة كقروض، وهذه المبالغ مخصصة بالاساس كسلف للفلاحين.

من جهته اوضح رئيس هيئة النزاهة ان مدراء فروع مصرف الرافدين تذرعوا بان صرف المبالغ الى المصارف الاهلية بفائدة ٨٪، وهذا امر غير مقبول لدى هيئته، لأن المبالغ كبيرة على مستوى المصارف الحكومية، وكان من المفترض وبحسب التعليمات صرف مبلغ لا يتجاوز ١٠٠ مليار دينار.

وكان مدعي عام غرب العاصمة الاردنية عمان القاضي ثائر المبيضين قد أسند تهمة تزوير شيكات ومستندات بقيمة ٢٠ مليون دينار اردني لمستثمر عراقي وأمر بتوقيفه في مركز إصلاح وتأهيل الجويدة أسبوعا على ذمة التحقيق وتم استئناف القرار إلى محكمة بداية غرب عمان وتم إخلاء سبيل المتهم بالكفالة.

ووفق مصدر امني أن المشتكي مستثمر عراقي له شركات كبرى وقام المشتكى عليه وهو عراقي ايضا بتزوير شيكات ومستندات مالية واوراق اخرى رسمية تقدر بحوالي ٢٠ مليون دينار وهذه المستندات متعلقة بتوريد بضائع الى الحكومة العراقية حيث قام المشتكى عليه بأخذ قيمة الشيكات والمستندات لحسابه الشخصي وقام بتقسيمها بينه وبين شركاء له دون علم المشتكي بهذه الصفقة والذي ترتب عليه مبالغ مالية لجهات رسمية من دون قبض تلك المبالغ وعلى اثرها تقدم بالشكوى.

وبحسب صحيفة"العالم"اليومية لم يؤكد القاضي العكيلي او ينفي المعلومات بشأن تحويل المبالغ من المصرفين الى خارج العراق بغرض استثمارها لتمويل مصرف اهلي في الاردن، واكتفى بالقول"ان القضية كبيرة وشائكة وحساسة، والتحقيق لا يزال جاريا حولها"، لكنه اكد ان"المبالغ التي لم تستوف حتى الآن، وهي ٧٣٠ مليار دينار منها ٣٤٥ مليار دينار لمصرف الرافدين و٣٨٥ مليار دينار للمصرف الزراعي والمفترض اعادتها الى المصرفين".ولفت رئيس هيئة النزاهة القاضي العكيلي الى ان"معظم الفساد والتلاعب يأتي من الموظفين الصغار".

وكانت قوة من شرطة محافظة واسط قد تمكنت من اعتقال مدير مصرف وسائقه بحوزتهما اموال مسروقة شمال مدينة الكوت. وأوضح محمد مانع رئيس المجلس البلدي في قضاء النعمانية أن"الشرطة تمكنت من اعتقال مدير فرع مصرف الوركاء الاهلي في قضاء النعمانية برفقة سائقه وبحوزتهما اموال تمت سرقتها من المصرف".مبينا أن"الشرطة دهمت منزلي مدير المصرف وسائقه في وسط قضاء النعمانية ووجدت بحوزتهما مبلغ ٩٠٠ مليون كانت مسروقة من المصرف، مضيفا أن"مدير المصرف وسائقه اعترفا صراحة اثناء التحقيقات الاولية بتورطهما في سرقة المبلغ واخفائه في منزليهما".

في غضون ذلك دقّ عدد من الخبراء المصرفيين والاقتصاديين العراقيين ناقوس الخطر لعملية ضياع اموال المودعين العراقيين في المصارف الايرانية في العراق على نحو ما حدث لعدد كبير من العراقيين الذين اودعوا مدخراتهم لشركات توظيف الاموال خلال تسعينيات القرن الماضي والتي كان ابرزها شركة (سامكو) والتي سرقت هذه الاموال.

وقالوا ان ضعف الجهاز المصرفي العراقي يسهل على هذه البنوك ممارسة نوع من الانشطة غير القانونية مثل تبييض وغسيل الاموال فضلاً عن سرقة للاموال العراقية التي قد يقع فريستها المواطنون بشكل مباشر من خلال الانسياق وراء دعوتهم لتشغيل الاموال او استثمارها في مشاريع وهمية.

نعي

تنعى الصحفي العراقي

زهير الزاهر

فاجأنا نبأ الرحيل الفاجع للصحفي العراقي الصديق زهير الزاهر، في العاصمة السورية دمشق، وهو في عز نشاطه الإعلامي.

كرس الفقيد عقوداً من حياته جاوزت الأربعة في الكفاح من أجل مثل الحرية والعدالة. واضطر إلى مغادرة الوطن عام ١٩٧٨ بسبب الهجمة الإرهابية للنظام الدكتاتوري على القوى الوطنية والديمقراطية. وواصل نشاطه في بيروت قبل أن ينتقل عام ١٩٨٢ الى دمشق، حيث ظل مقيماً منذئذ. وقضى العقدين الأخيرين من حياته في مجال الصحافة والإعلام.

"المدى"، التي عرفت الراحل إنساناً محباً لوطنه وإعلامياً مدافعاً عن الحقيقة، تتقدم بأحر التعازي وأعمق مشاعر المواساة الى عائلة الفقيد وأصدقائه ومحبيه، آملة للجميع الصبر الجميل على هذا المصاب الأليم.

سنتذكر، على الدوام، بمشاعر الاعتزاز، زميلنا وصديقنا زهير الزاهر.

فخري كريم
رئيس مجلس إدارة مؤسسة المدى
رئيس التحرير

صورة وخبر

علي الاديب

■ الأديب: وضعنا عدة لجان للتحالف منها لجنة تقويم رئاسة الوزراء

بين القيادي في ائتلاف دولة القانون علي الاديب ان تحالف ائتلافه مع الوطني العراقي اكد في آخر اجتماعاته وضع عدة لجان مشتركة منها توحيد الخطاب ولجنة الحوار ولجنة تقويم رئاسة الوزراء ولجنة لوضع برامج الحكومة.

وقال الاديب في تصريح بحسب وكالة خبر للانباء ((واخ)): نحن في التحالف بصدد المباحثات من اجل اعلان اندماج الائتلافين وتحديد المسؤولين عليه، مبينا ان آخر اجتماع للائتلافين تم فيه تشكيل اللجان المشترك وتوحيد الخطاب السياسي ولجنة الحوار مع الكتل السياسية اضافة الى لجنة تقويم رئاسة الوزراء عند المباشرة بتشكيل الحكومة فضلا عن لجنة مختصة في وضع ستراتيجيات وبرامج عمل الحكومة المقبلة.

وكان الائتلافان قد اعلنا عن تحالفهما بداية الشهر الحالي لتشكيل الكتلة النيابية الاكبر التي ستتولى تشكيل الحكومة المقبلة.

■ آلا طالباني: ما يجري في الساحة السياسية لم يظهر أي تقدم ايجابي

أكدت القيادية في الاتحاد الوطني الكردستاني وعضوة التحالف الكردستاني آلا طالباني: ان الخطوات التي تتخذها بعض الكتل ستعطل من تشكيل الحكومة.

وقالت طالباني بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) امس السبت: ان ما يجري الان في الساحة السياسية لم يظهر أي تقدم ايجابي، مشيرة الى ان بعض الخطوات التي تتخذها بعض الكتل ستعطل تشكيل الحكومة المقبلة.

واضافت عضوة التحالف الكردستاني: ان جميع الكتل السياسية مازالت بانتظار قرار الهيئة القضائية المختصة بشؤون الانتخابات بعد طعن دولة القانون الداعي الى حذف اصوات من اتهم بجرائم، اضافة الى انتظار اعلان اندماج ائتلافي دولة القانون والوطني وتسمية مرشح الائتلافين.

آلا طالباني

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art